Iseel التأصيل

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تُطِلُّ على قارىء مظانِّ إعراب القرآن وتفسيره، والفقه والنحو كثيراً مسألةُ اعتراض الشرطِ على الشرطِ، وكثيراً ما كانت تستوقفني هذه المسألة متأمِّلاً، ولقد انتهى بي الأَمْرُ إلى أَنْ أكتب فيها بحثاً يجَلِّي غوامضها ويَشْرَح مسائِلها بالإضافة إلى تدوين مذاهِب النحويين المختلفة فيها؛ لأنَّ مظانَّها المختلفة لم تُوَفِّها بحثاً واستقصاءً من حيثُ الشواهِدُ وما يدورُ في فلكها مِن مسائِلَ، فمظانُّ النحو المختلفة تحدَّثت عنها بإيجاز شديد يُضْفي صورةً من الغموض على بعض مسائِلِها، فحاشية الصبَّان على شرح الأشموني، وشرح التصريح على التوضيح، وهمع الهوامع، وغيرها من مظانِّ النحو المختلفة لا تزوِّدُ القارىء بصورةٍ حيَّةٍ عَنْها، والقول نَفْسُهُ بالنسبة لكتب إعراب القرآنِ وتفسيره التي تكتفي بَعدِّ هذه الآيةِ أو تلك من باب اعتراضِ الشرطِ على الشرط.

ولقد قمتُ بجمع ما يدورُ في فلك هذه المسألة من حيثُ الشواهِدُ ومذاهِبُ النحويين المختلفة فيها وغير ذلك عمدتي في ذلك مظان النحو المختلفة وكتب إعراب القرآن وتَفْسيرِهِ وغير ذلك، ولقد سرَّني السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو) في حفظه لبعض المصنفات النفيسة في النحو وغيره، ولَعَلَّ (اعتراض الشرط على الشرط) لابن هشام الأنصاري يُعَدُّ من أهَمِّها، فَدَفَعني هذا المصنَّف النفيس إلى العدول عن كتابة بحثٍ في هذه المسألة إلى تحقيقه مشرُوحاً مدروساً.

ولَقَدْ سعدتُ أيضاً بأنْ وصلت يدي إلى مصنَّفٍ آخر في هذه المسألةِ مخطوط، وهو (مآخِذُ الضبط فيما يتعلَّق باعتراضِ الشرط على الشرط) للزيلعي (١١١٠ - ١١٨٨)، ولقد حفظ الزيلعي فيه مصنَّفَ ابن هشام السابق بالإضافة إلى تدوين مذاهب مَنْ قبله كالإسْنوي والرافعي وغَيْرِهما، واطلاعِه على الرسالة الشرطية التي ألَّفها أحَدُ شيوخه، ولكنه اكتفى في كثير من المواضع فيه بالنَّقْلِ مِمَّا لا يُساعِدُ القارىء على الانتهاءِ إلى صورةٍ واضحةٍ.

ولقد حاوَلْتُ جاهداً العثورَ على نسخةٍ مخطوطةٍ لمصنَّف ابنْ هشام السابق

أُصِيل التراث

لإصلاح ما وقع من اختلافٍ في ترتيب مسائل هذا المصنَّف في (الأشباه والنظائر في النحو) و (مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط) بتقديم ورقة عن محلها، ولقد أشار إلى هذا الاختلاف الزيلعي بعدَ العودة إلى أصْل هذا المصنف ذاكراً أنَّ هذا الخلل قد وقع في معظم نُسَخ (الأشباه والنظائر في النحو).

ولَقَدْ سَعِدْتُ أيضاً بعثوري على نسخةٍ تامةٍ دقيقةٍ لهذا المصنف عند أحَدِ علماء الأحساء في المملكة العربية السعودية الأفاضل، والذي آلت مكتبته فيما بَعْدُ إلى أحفادِه، ولقد عَزَّزَ هذه النسخة ما أشار إليه الزيلعي، فجاء ما فيها مطابقاً لِما في مصنَّفِ الزيلعي. والقول نفسه في نسخة ليدن.

ولهذا المصنَّف نسخة أُخرى في (ليدن) بهولندا.

ولقد رأَيْتُ أنْ ابسُطَ الحديثَ فيما جاء موجزاً عند ابن هشام من حيثُ الشواهِدُ ومذاهِبُ النحاة وشرح ما يتراءى لي غموضه.

ولقد قَدَّمتُ لَهُ بترجمةٍ موجَزةٍ جدّاً لابن هشام الأنصاري أَشَرْت فيها إلى تصانيفه المطبوعة والمخطوطة وتلك التي لَمْ يُعْثَرْ عليها بَعْدُ.

وبعدُ

فنسأل الله أن يُوَفّقَنا عالمينَ ومتعَلّمين. ﴿ربَّنَا لا تُؤاخِذْنا إنْ نسينا أو اخْطَأْنا، ربَّنا ولا تَحْمِلْ علينا إصراً كما حملتَهُ على الذين من قَبْلِنا، ربَّنا ولا تُحَمّلْنا ما لا طاقَةَ لنا به، واعفُ عنَّا، واغْفِرْ لنا، وارْحَمْنا أنتَ مولانا فانْصُرْنا على القَوْمِ الكافرين﴾.

وما التوفيق إلاَّ بالله.

المحقِّق

الدكتور / عبد الفتاح أحمد الحموز

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بالأحساء.